S/PV.7735

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٧٣٥**

الاثنين، ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيسهو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إسبانيا	السيد غاسو ماتسيس
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد تشانغ ديانبن
	فرنسا	السيد دولاتر
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد قنديل
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ميك
	نيوزيلندا	السيد تولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كلاين

جدول الأعمال

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2016/566)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2016/566)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد محمد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/566، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

وأعطي الكلمة الآن للسيد شمباس.

السيد شمباس (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أكون هنا اليوم لأقدم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. في أعقاب صدور التقرير الأول للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2016/566)، المعروض على أعضاء المجلس، أود أن أسلط الضوء على بعض المسائل وأطلع الأعضاء على بعض التطورات الأخيرة.

وأودّ مرة أخرى، باسم زملائي، أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على زيارتهم إلى داكار ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في ٨ آذار/مارس وعلى اهتمامهم المستمر بغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

لقد تم التوصل إلى قرار هام جداً لطالما انتظره كثيرون بشغف ففي يوم ٣٠ أيار/مايو. وللمرة الأولى، حكمت محكمة أفريقية على رئيس سابق بسبب جرائم مرتكبة خلال فترة حكمه. إن الحكم الصادر بحق رئيس تشاد السابق، السيد حسين هبري، بعث بإشارة قوية لمكافحة الإفلات من العقاب، وأود أن أشيد بالسنغال لعرضها استضافة هذه المحاكمة ودعمها، والتي استندت إلى خبرة فقهاء بارز ين من جميع أنحاء أفريقيا.

وفي تطور إيجابي آخر، أتاحت الانتخابات السلمية وذات المصداقية في النيجر وبنن وكابو فيردي بشكل مماثل فرصاً لمواطني كل منها للتعبير عن خياراتهم بطريقة ديمقراطية. وفي بنن وكابو فيردي، سرعان ما هنّأ شاغلو المناصب من الأحزاب الحاكمة الفائزين من أحزاب المعارضة، مما سمح بالسلام والانتقال السلس في كلا البلدين.

وفيما يخص العلاقة بين السلام والحوكمة والتنمية، فقد ساهم فعلا اليأس الناجم عن الافتقار المتصور إلى الفرص والعدالة والأمل في خلق المناخ المؤدي إلى بروز الحركات المسلحة التي ظهرت منذ ذلك الحين في شمال مالي وشمال شرق نيجيريا، والتي تهدد بزعزعة الاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومنطقة حوض بحيرة تشاد. ويؤدى عدم الاستقرار ووجود شبكات إرهابية في الشرق الأوسط ومنطقة المغرب العربي إلى زيادة تأجيج التطرف والأنشطة الإرهابية في جميع هذه المناطق الواقعة جنوب الصحراء.

وإذ نتكلم الآن، هناك ٤,٥ ملايين شخص مشرد و ٦ ملايين آخرين يحتاجون إلى مساعدات غذائية طارئة في جميع أنحاء منطقة الساحل. ولا يتمكن الملايين من زراعة أراضيهم، كما أن ملايين الأطفال لا يحصلون على التعليم الذي يحتاجونه من أجل مستقبل أفضل. وتواصل جماعة بوكو حرام تغيير أساليبها، فقد اجتاحت مدينة بوسو في النيجر

مرتين، يومي ٣ و ١٦ حزيران/يونيه، مما أسفر عن مقتل عشرات الجنود. ونتيجة لذلك، فإن المقيمين فيها، فضلا عن المشردين داخليا واللاجئين الذين سبق لهم أن فروا من العنف في نيجيريا بسبب الهجمات المستمرة من جانب الجماعة، فروا أيضا من المدينة وهجروها. وقد زرت المنطقة في ٢٢ حزيران/يونيه، بالاشتراك مع السلطات النيجيرية والشركاء الدوليين من البنك الدولي والمنظمة الدولية للهجرة، تعبيرا عن تضامننا مع شعب وسلطات مقاطعة ديفا في النيجر.

كما ضرب الإرهابيون مناطق أبعد في غرب أفريقيا، وأبرزها في واغادوغو في ١٥ كانون الثاني/يناير وفي غراند باسام، كوت ديفوار، في ١٣ آذار/مارس. ويسعى المهربون والمجرمون والمتعاونون معهم إلى الاستفادة من الفوضى وانعدام الأمن بغية توسيع شبكاتهم. ويجب ألا نسمح لذلك بأن يستمر أو أن يتسع نطاقه.

أولا، نحن بحاجة إلى مواصلة تعزيز حشد القوى الإقليمية في إطار القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. وأحيي بحرارة الجهود المحمودة التي تضطلع بها فعلا بلدان المنطقة والشركاء الدوليون، ولكن ثمة حاجة إل تعزيز القدرات، لا سيما في مجال جمع المعلومات الاستخبارية. ثانيا، نحن بحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للمدنيين الأبرياء العالقين في براثن هذه المأساة. ومن المثير للقلق بشدة أنه لم يتم حتى الآن تلقي سوى ١١ في المائة من التبرعات المطلوبة لتلبية نداء الأمم المتحدة لجمع مبلغ ١,٩٨ بليون دولار في عام ٢٠١٦. ثالثا، وهو الأهم، إننا بحاجة إلى تعزيز الحوكمة الديمقراطية ومعالجة الأسباب الجذرية بوصفهما مهمتين أساسيتين في الجهود الرامية إلى منع نشوب الصراعات.

وفي النصف الثاني من هذا العام، ستُعقد الانتخابات التشريعية في كوت ديفوار والانتخابات الرئاسية في غامبيا والانتخابات التشريعية والرئاسية في غانا. وفي غينيا وتوغو، فإن المواطنين ما زالوا بانتظار إجراء الانتخابات المحلية التي طال انتظارها. وفي غانا، نعمل بصورة حثيثة مع جميع أصحاب المصلحة لمساعدتهم في التغلب على خلافاتهم من أجل الحفاظ على سمعة البلد التي استحقها بجدارة بعد إدارته الجيدة للانتخابات التي جرت بصورة سلمية. وفي غامبيا، يساورني بالغ القلق إزاء أعمال القمع في أعقاب الاحتجاجات السلمية في نيسان/أبريل والتي دعا المشاركون فيها إلى إجراء إصلاحات انتخابية، وما تلا ذلك من مزاعم عن أعمال تعذيب ووفاة محتجزين، فضلا عن البيانات التحريضية التي تستهدف بعض الجماعات. وقمنا بزيارة مشتركة رفيعة المستوى إلى البلد، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمفوض السامي لحقوق الإنسان، وسنواصل مشاركتنا، دعما لشعب غامبيا طيلة العملية الانتخابية.

وفي الوقت نفسه، فإن بلدان المنطقة منهمكة في مراجعة قوانينها التأسيسية. وتعمل اللجان التي تم إنشاؤها في بنن وبوركينا فاسو والسنغال وسيراليون وكوت ديفوار وليبريا لإعداد توصيات لتعديل دساتيرها كي تتلاءم مع احتياجاتها بوصفها دولا حديثة. وأقر الاستفتاء في السنغال، على وجه الخصوص، تخفيض مدة الولاية الرئاسية من سبع إلى خمس سنوات. وبعد ستة أسابيع فقط، قدمت اللجنة ذات الصلة في بنن توصيات من أجل إجراء إصلاحات سياسية ودستورية. ونعمل مع شركائنا من أجل دعم هذه العمليات، ونتيح الخبرة الجماعية للأمم المتحدة للمساعدة في تعزيز المجلس الأعلى للمصالحة والوحدة الوطنية في بوركينا فاسو، من بين جهود أخرى لمساعدة البلد، في توطيد الانتقال الناجح للغاية. وفي موريتانيا وتوغو، نواصل بذل الجهود، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين من أجل دعم الحوار بين أصحاب المصلحة بشأن المسائل الوطنية الحاسمة.

ولدينا أمل كبير في أن تخرج بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل هذه من هذه الجهود الإصلاحية أكثر تلاحما وأفضل

حوكمة، وذلك في ظل مشاركة نسائية أكبر في صنع القرار. وهذا بدوره سيعزز من قدرتها على تحمل الصدمات الداخلية والخارجية، مثل تفشي الإيبولا مؤخرا، والذي تم القضاء عليه. وعلى الرغم من الأشواط الهائلة التي تم قطعها في مجال مكافحة الفساد، فقد قوّض تدهور أسعار النفط جهودَ الحكومة الجديدة في نيجيريا الرامية إلى إصلاح الاقتصاد. ويشهد البلد، في الوقت نفسه، توترات طائفية وصراعات على الموارد وحركات مسلحة متجددة، ليس في الشمال الشرقي فحسب، ولكن أيضا في منطقتي بيافرا ودلتا النيجر. وبما أن القرار الذي صدر مؤخرا عن المصرف المركزي بفك ارتباط العملة الوطنية بدولار الولايات المتحدة سيؤدي، كما هو متوقع، إلى زيادات في الأسعار وصعوبات اجتماعية واقتصادية، ينبغي للجهات الفاعلة النيجيرية تعميق الإصلاحات الاقتصادية والتشاورية فيما تسعى إلى إعادة انطلاق أكبر اقتصاد في أفريقيا. والأمثلة من قبيل كوت ديفوار والسنغال وأماكن أخرى تظهر بوضوح قوة صنع السياسات في بناء اقتصادات أكثر توازنا ومرونة.

وفي الوقت نفسه، بينما يستمر التصحر وتتضاءل الموارد المائية، علينا أيضا أن نعمل معا كشركاء دوليين. ويجب ألا نسمح بتحول الضعف إلى فشل. وفي هذا السياق، أحث المجلس على دعم استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل – كما فعل دائما – بوصف ذلك دورنا في الجهود المبذولة لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن المنطقة دون الإقليمية تتعرض أيضا للتهديد بشكل متزايد جراء التطرف المصحوب بالعنف وتغذية نزعة التطرف، واللذين يرتبطان غالبا بعدم الاستقرار الإقليمي والعالمي الأوسع نطاقا. واستجابة لخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، نظم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين من الأمم المتحدة وغيرها، مؤتمرا إقليميا في داكار يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه للقيام جماعيا بتحديد دوافع التطرف وسبل تعزيز منعه في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وشدد المؤتمر على ضرورة زيادة الحوار مع النساء والشباب، فضلا عن الحاجة إلى اتباع نهج متكاملة حيال الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، وإلى الملكية المحلية وإلى توفير خطاب بديل لذلك الذي يقدمه التطرف العنيف.

وسأواصل العمل مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية بشأن هذا الموضوع. كما أنني بصدد إنشاء فرقة عمل إقليمية تابعة للأمم المتحدة تعنى بمنع التطرف العنيف في المنطقة من أجل تيسير التنسيق والتكامل بين أعمال الأمم المتحدة في هذا المجال.

وقد واصلت لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، التي أترأسها، نصب الأعمدة بغية ترسيم الحدود بصورة نهائية وأجرت مشاورات في العاصمتين ياوندي وأبوجا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتظل اللجنة مثالا رئيسيا على فوائد الاستشراف والتعاون وتواصل إحراز تقدم جيد جدا، لا سيما بالاستناد إلى العلاقات الثنائية الممتازة القائمة الآن بين البلدين، الكاميرون ونيجيريا.

وبالنظر إلى التحديات الكامنة في المنطقة دون الإقليمية وخارجها، نحتاج كذلك إلى التفكير بصورة أكثر جدية في الكيفية التي يمكننا بها أن نحسن بصورة جماعية جهود منع نشوب النزاعات الدولية قبل أن تتصاعد الأزمات إلى حد يتعدى نطاق السيطرة. ونحن مدينون لأبناء شعوب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الذين يبدون قدرة متميزة على الصمود أمام استمرار التحديات المتعددة الأوجه. وسيظل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل – بعد توسيع نطاق ولايته في أعقاب الاندماج – ملتزما التزاما كاملا بالاضطلاع بدوره في المنطقة بالتعاون مع الشركاء، بما

في ذلك المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد شمباس على إحاطته الإعلامية.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.